

## تناقض محتدم بين السعودية والإمارات للسيطرة على الموانئ اليمنية

لم تتوقف الوفود العسكرية الإماراتية عن تجوالها بين موانئ التصدير اليمنية، فحرمت أبو ظبي منذ بدايات مشاركتها في تحالف العدوان ضد اليمن على بسط نفوذها ليشمل السيطرة على الموانئ الجنوبية الممتدة من المكلا شرقاً وحتى عدن غرباً، ثم الانتقال التدريجي نحو السيطرة على الموانئ الغربية للبلاد، وما المعارك الدائرة في المخا والتهديدات بالسيطرة على ميناء الحديدة إلا مؤشراً على ذلك. مكّنت الاتفاques التي أبرمتها الإمارات في القارة السمراء من إيجاد حضور عسكري لها على ساحل القرن الأفريقي، مما يعني أنها باتت تشتهر في السيطرة الاستراتيجية على منفذ باب المندب البحري وبالتالي ضمنت نفوذها في التجارة النفطية.

لم تكن الاتفاques الأفريقية بعيدة عن المشهد في اليمن، خاصة وأن كل تلك الجهود تصب في الخانة نفسها والمتمثلة بنفوذ إماراتي إقليمي ودولي، وانطلاقاً من هنا كانت سيطرة أبو ظبي على ميناء بلحاف في محافظة شبوة شرق اليمن، وهو أحد أهم موانئ تصدير الغاز الطبيعي المسال، فضلاً عن اشرافها على عمليات تصدير النفط من ميناء الشرر في حضرموت.

يقابل أطماع الإمارات توجس سعودي، إذ أنه وسط هذا الامتداد لأبو ظبي وجدت الرياض أن المدن والمرافق الحيوية اليمنية لم تعد في متناولها، ولهذا بدأ السباق للسيطرة على ميناء رأس عيسى شمال الحديدة نظراً إلى أهميته الاستراتيجية.

تؤكد الخارطة العسكرية في جبهات الساحل الغربي اندفاع القوات السعودية للسيطرة على ميدي قبل التقدم عبر الشريط الساحلي نحو ميناء رأس عيسى القريب من الحديدة. وفي المقابل، تحاول القوات الموجودة في المخا والعاملة بإشراف إماراتي ومشاركة سودانية تؤمن وجودها في الميناء عبر السيطرة على جبل النار و”معسكر خال”， ومن ثم التقدم نحو الحديدة شمالاً.

تكشف الخلافات المستفلحة بين أطراف تحالف العدوان الأهداف الحقيقية التي من أجلها تُرتكب الجرائم بحق اليمنيين، خاصة بعدما فقدت الرياض حجتها المتمثلة بما سمحه باستعادة شرعية الرئيس المترافق عن استقالته عبد ربه منصور هادي، وما تقليله دعمها المادي والسياسي له إلا إقرار مبطن بأنها تخلت عنه بعدما أشبعته استغلالاً.

